القدس والشرعية(*)
لقد قام (دونالد ترامب) بفعلتهِ غير الشرعيَّة بإصدارِه تصريحًا لا أساسَ قانوني له بصددِ إعلان القُدس عاصمةً لإسرائيلَ، ونقل السِّفارة الأمريكيَّة إليها.
هذا رجلٌ وصفه وزيرُ خارجيته بـ «الأحمق».
رجلٌ قالت عنه (مجلةُ نيويورك الأمريكيَّة) في عددها الصَّادر في ١١ يناير الجاري: «لقد دمَّر الرَّئيس الأمريكيّ أيَّةَ قُدَّرةٍ متبقيَّةٍ له على أن يُؤخذ مَأخذ الجدِّ على المَسرَحِ العَالمِيّ».
واليوم يردُّ الأَزهَرُ الشَّريفُ، موئلُ الثَّورة الإسلاميَّة الدِّينيَّة الجديدة الَّتي يعقدها صاحبُ الفضيلةِ الإمامُ الأكبرُ الأستاذُ الدُّكتور/أحمد الطَّيِّب، يردُّ واقفًا كالطَّود ضِدَّ عُداون (ترامب) والصَّهاينة على الشَّرعيَّة الدَّوليَّة.
إنَّ (ترامب) ينادِي بأنَّه سيجعل: أمريكا عظيمةً مرَّة أخرى. ونحنُ ننادي بأنَّه لا مجالَ لمقولَتِهِ، هذه عن طريقِ التَّواطؤِ مع الصَّهاينة في استعمارِ واستيطان الأراضي الفلسطينيَّة.
وفي هذا الإطار، لا مَفَرَّ لـ (نيتنياهو) و(اليمين المتطرف) الَّذي يتبعه من إغفالِ ما قد يصوِّره هذا المؤتمر العالميّ لنُصرة القُدس من بيانٍ أو تصريح يُنَادِي بعملٍ سياسيٍّ وقانونيٍّ عالَمِيٍّ مستدام، من أجل دفعِ ظلام الامبرياليةً الصُّهيونيَّة لإسرائيلَ إلى ما وراء حُدودِ شهر يونيه عام ١٩٦٧م.
لن نسمحَ للوافدين الأجانب إلى أراضينا أن يَحُلُّوا محلَّ أهل الأرض الفلسطينيَّة، أرض الآباء والأجداد، على أساس زَعمٍ وَهمِيّ بأنَّ الله -سبحانه وتعالى- قد وعدهم باحتلالِ تلكَ الأراضي.
وعلينا أن نَرَى في عربات السَّكن الَّتي يَحشدُها الصَّهاينة على الأراضي الفلسطينيَّة آلات حرب جديدة، وأن نرى في التبشيريِّين المؤيِّدين لذلك الاحتلال وجهًا آخرَ للامبريالية.
كما أنه ينبغي علينا أن نَدرُسَ الطُّرقَ والوسائلَ الَّتي استعان بها الصُّهيونيون في تَتَبُّعِ كُلِّ مَن ساعدَ في المحرقة النَّازية اليهوديَّة، لكي نطبقَ تلك الوسائل ذاتها في اقتفاءِ آثار كُلِّ مَن مدَّ يد المعونة لعمليات إبادةِ الجنس الَّتي تقوم بها إسرائيلُ في الأراضي الفلسطينيَّة.
نحن لسنا أعداء إسرائيلَ، ولكننا أعداء التَّمدد الأرضي لإسرائيلَ غير المشروع إلى ما وراء الخطِّ الأخضر.

إنَّ دولةً ليست لها حدودٌ واضحةٌ مُعتَرَفٌ بها دوليًا لا يمكن أن تُوصفَ بدولةٍ ذات سيادة. إذ هي تَحشِدُ المستوطنين بصورة دؤوبةٍ من أجل إقامةِ مستوطناتهم غير المشروعة في أراضٍ عربيَّة محتلَّة.
من أجلِ هذا، يجبُ اعتبارُ هذه المستوطناتِ غيرِ المشروعة المُقامة في الأراضي الفلسطينيَّة في تحدٍّ سافرٍ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م الَّتي تَحظُر تغييرَ طبيعة الأراضي المُحتلَّة، ويجب اعتبارها جزءًا من التَّعويضات الَّتي تجبُ المطالبة بها كتعويضاتٍ عن كُلَّ ما تقومُ به إسرائيلُ من إجراءاتٍ وتدابيرَ ضِدَّ الفلسطينيِّين العرب.
وكيف يمكنُ شرعًا للصَّهاينة أن ينظروا إلى أهل الأرض العربية كغرباء في عُقرِ وَطَنِهِم العربيِّ؟!
والآن.. أتوجه لك يا مستر (ترامب) بتعريفٍ لمعنى الشَّرعية في إطار القُدس؛ وهو تعريفٌ مستمدٌ من القانون والأعراف الدَّوليَّة الَّتي تحاول أنت وإسرائيل التَّغاضِي عنها.
* لقد قامت الجمعيةُ العامَّة للأمم المتَّحدة بتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧م. هذا على الرَّغم من أنه ليس للجمعية العامَّة أيَّةُ صلاحيات بموجب ميثاق الأمم المتَّحدة تسمح لها بتقسيم أيَّةِ أراض في أيِّ مكان في العالم.
* عقب هذا أعلن ابن جوريون إسرائيل في عام ١٩٤٨م على الأراضي الَّتي أدخلها ذلك التَّقسيم في حدود إسرائيل لعام ١٩٤٨م، غير أنَّ العرب لجهلهم بالقانون الدَّوليِّ في تلك الحِقبة لم يعلنوا من جانبهم قيامَ دولة فلسطين العربيَّة في داخل أراضيهم بحسب التَّقسيم، كان على العرب أن يرفعوا علم فلسطين في ذلك الحين على تلك الأراضي، ثُمَّ يدخلون في مناوأة قانونيَّة ضِدَّ ما مُنح لإسرائيلَ من أراض.
* علينا أن نُدرِكَ أنَّ هذا التَّراخي في العمل العربي داخل فلسطين من جانب القيادات لا يبررُ بأنَّه صورة من الصور الَّتي تضخم المساحة الجغرافيَّة لإسرائيل، هذا علمًا بأنَّه منذُ الثَّلاثينات والقيادات الفلسطينيَّة ترى في المشكلة الفلسطينيَّة مشكلةَ كُلِّ العرب بدلًا من أن تكون مسألة قوميَّة فلسطينيَّة كما ينبغي أن تكون عليه. ذلك مع تواجد الجيوش العربية خارج فلسطين كدرعٍ واقٍ لتلك الحركة الفلسطينيَّة. كُلُّ هذا ليس بسفسطة أكاديميَّة، بل هي تركيزٌ على أنَّ السِّيادة مازالت تقبع داخل الجماهير الفلسطينيَّة حيثما كانت، وهذا ما نرى أنَّه جاء في خطاب الرَّئيس الفلسطيني/ محمود عباس

في خطابه أمام المؤتمر بالأمس، حينما قال: «سنظلُّ باقين على الأرض دائمًا وأبدًا».
* إنَّ المبادرة العربية الَّتي أطلقها المرحوم الملك/عبد الله - خادم الحرمَينِ الشريفَينِ، ما تزال معروضة. وهي تتعهدُ بالاعتراف الجماعي للدُّول العربيَّة بإسرائيل شريطة انسحاب إسرائيل انسحابًا كليًّا من الأراضي الَّتي احتلَّتها منذُ عام ١٩٦٧م.
أتحول الآن إلى كلمةٍ عن معاهدة السَّلام المصريَّة الإسرائيليَّة لعام ١٩٧٩م. إذ قد ضمنها الرَّئيس الأمريكي/جيمي كارتر، وهي معاهدة تنصُّ فيما تنصُّ عليه بأنَّ القُدسَ الشَّريفة عاصمةٌ لدولة فلسطين، ولذا نرى في تصريح ترامب بشأن القُدس -واصفين ذلك التَّصريح الأخرق- انتهاكًا واضحًا لتلك المعاهدة.
وما هي التَّداعيات القانونيَّة لذلك؟ نحن الآن بصدد قوانين المعاهدات وتفسيرها، وهي كما يلي:
أولًا: المعاهدات هي بمثابة عُقود، وتعتبر الظُّروف المتغيرة طريقًا إلى إمكانية التَّفاوض بشأنها مرة أخرى بغيةَ تغيير ما يمكن تغييره من شروطٍ بشأن جوانب معينة من التَّطبيع.
ثانيًا: صرَّحتِ السَّفيرة (نيكي هيلي) - المندوبة الدائمة لأمريكا لدى الأمم المتَّحدة، في مجلس الأمن الَّذي ما زالت مستشارًا له: بأنَّه ليس من حق أيَّة دولة أن تُملِيَ على أيَّة دولة أخرى أين تقيم سفارة بلدها؟ هذا هراءٌ مطلقٌ؛ ذلك لأنَّ تصريح (ترامب) يضعُ السِّفارةَ الأمريكية في أرض عربيةٍ محتلَّة. ونظرًا لأنَّ السِّفارة الأمريكيَّة هي أرضٌ أمريكيَّة سيادية، فإنَّ وجودها في القُدس يخلقُ احتلالًا أمريكيًا من نوع جديد في الأراضي العربيَّة، وهنا يقبع السَّبب القانونيّ في اعتبار تصريح (ترامب) لاغيًا أصلًا وتفصيلًا.
وأكرِّرُ: السِّفارةُ الأمريكيَّة إن نُقلت إلى القُدس، فسوف تشكِّلُ أرضًا أمريكية داخل أراض أعلنت منذ فترة طويلة، وخاصَّة منذُ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٤ لعام ١٩٦٧م أرضًا فلسطينية.
ثالثًا: وإن نظرنا إلى هذه المشكلة من زاوية أخرى يمكن التَّأكيد بأنَّ وجود مثل هذه السِّفارة الوهمية أرضًا لا تتمتع بالحصانة الدُّبلوماسيَّة أو القنصليَّة.
رابعًا: لم تكن أمريكا يومًا ما عاملةً محايدةً من أجل المحافظة على السَّلام في النِّزاع الإسرائيليِّ الفلسطينيِّ. في ذلك الإطار يجب اعتبار أمريكا

عنصرًا غريبًا منذ عام ١٩٤٧م قام بإجهاضِ بزوغ فلسطينَ إلى وضع الدَّولة المستقلَّة.
إنَّ تأثيرَ الصَّهاينة على صُنعِ القَرَارِ الأمريكيّ قد اتضحَ بصورةٍ لا تدعو إلى الشَّكِّ في تكليف زوج ابنة ترامب: جاريد كوشنر؛ وهو ربيب نيتنياهو، بدَورِ الوسيط في مفاوضات السَّلام في الشَّرق الأوسط.. أليس هذا بالأمر المُضحِك؟!
إنَّ الاستمرارَ في استغلال الأمم المتَّحدة المرَّة بعد المرَّة من أجل دعم الاستعمار والامبريالية يذكِّرنا بما حدث لعصبة الأمم قبل الحرب العالميَّة الثَّانية؛ سقطت عصبةُ الأمم واندثرت في الثَّلاثينيات نتيجة لأعمال وتصرفات -تشابه أعمال ترامب وتصرفاته- قام بها النَّازيونَ في ألمانيا، والفاشيون في إيطاليا، والإمبرياليون في اليابان.لا غرابةَ في ذلك، إذ إنَّ ترامب هو هتلر الجديد في البيت الأبيض.
لذا أقترحُ أن يُنشِئَ هذا المؤتمرُ آليةً مستدامةً في الأَزهَر الشَّريف بُغيةَ تحقيقِ الأهدافِ التَّالية:
١- العمل على دعم وتفعيل الاقتراح التَّاريخي الَّذي تقدَّم به بالأمس فضيلةُ الإمام الأكبر الدُّكتور/ أحمد الطَّيِّب، مؤداه: جعلُ عام ٢٠١٨م عام القُدس الشَّريف.
٢- القيام بحملة إعلاميَّة لا تنقطع بصدد نُصرة القُدس، على أساس أنَّ هناك عاصمتين؛ إحداهما القُدس الشَّرقيَّة، عاصمة فلسطين، والأخرى القُدس الغربيَّة كعاصمة لإسرائيل.
٣- استخدام وإنماء المعلومات الَّتي جمعها وتجمعها كُلُّ مراكز البحث الفلسطينيّ وغيرها من مراكز البحوث كوسيلة لإيجاد سجلٍّ مركزيٍّ واحد، نعتمد عليه في كُلِّ مطالباتنا مستقبليًا ضِدَّ كُلّ عمل ارتكبه الاحتلال الإسرائيليُّ غير المشروع عبر الخطِّ الأخضر.
٤- إرساء المعايير المالية للتَّعويضات الَّتي يجب المطالبة بها عن كُلِّ الأضرار البشريَّة والإنسانية الَّتي كانت إسرائيل السَّبب فيها بالنِّسبة للفلسطينيِّين منذُ عام ١٩٦٧م.
٥- الإصرار على المداومة في تذكيرِ شعوبِ العالم قاطبة بمشكلة القُدس في إطارها القانونيِّ والتَّعريف الصَّحيح بالشَّرعيَّة.

لقد أساء (ترامب) في استخدامه لصلاحياته كرئيس لأمريكا حين روَّج لخرافة أنَّ المسلمين يكرهون أمريكا، هذا على الرغم من أنَّ العَلَمَ الأمريكي إن ارتفع في القُدس فإنَّه سيرتفع ممثلًا للعدوانية الأمريكيَّة ضِدَّ الإسلام والعرب، وهو نفسُ الوضع الَّذي يجدُ العَلَم الأمريكي نفسهُ حينما يرفرف فوق جوانتانامو.

إنَّ الثَّورة الإسلاميَّة الدِّينيَّة الجديدة الَّتي نادى بها الرَّئيس عبد الفتاح السِّيسي عام ٢٠١٤م قد أُسندت إلى الأَزهَر الشَّريف لوضعها موضعَ التَّنفيذ، بطُرق أزهرية يتمَثَّل فيها وضع الأزهر كهيئة مستقلَّة بموجب المادة السَّابعة من مواد الدُّستور المصري لعام ٢٠١٤م.

إنَّ الصُّهيونية قد وُلدت في أوربا، وخاصَّة في بولندا، هي حركة سياسيَّة تنادي بالقوميَّة اليهوديَّة. حقَّقت الصُّهيونية، على الرغم من العوار الجسيم في مذهبها، نجاحًا تمثَّل في إقناعها اليهودَ المنتمين إليها بأنَّ اليهوديَّة والصُّهيونيَّة هما وجهًا لعُملَةٍ واحدةٍ. وعلينا أن نقارِن هذا بما أنجزته الثَّورة المصرية في ٣٠ يونيه؛ وهي الثَّورة الَّتي هدمتِ الخرافةَ القائلة: بأنَّ الدِّين ليس بدينٍ إلا إذا كان قانونًا للمجتمع المصري.

وهنا أُردِّدُ أنَّ مصر والأردن قد وقعتا اتفاقيتي سلام مع إسرائيل الدَّولة، لا مع إسرائيل كمعبد، ولذا نجد أنفسنا على اتفاق كامل مع ما أَدلَى به فضيلةُ الإمام الأكبرِ الدُّكتور الطَّيِّب، في مؤتمرنا هذا بالأمس حين حذَّر من «تنصيبِ الكيان الصُّهيونيّ نفسهُ شُرطِيًا على المنطقة بأسرِهَا تأتمرُ بأمرِهِ».

واختتم الدُّكتورُ الطَّيَّب كلمتَهُ بنداءٍ إلى الأمة ألَّا تركنَ إلى وعودِ الظَّلمة القابعين وراءَ البحار، ممَّن قَلَبُوا لنا ظَهرَ المِجَنِّ، وتجاوزُوا كلَّ الخطوط الحمراء، واستعان في ذلك النِّداء التَّاريخي بما أورده القرآن الكريم حين قالَ: " وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ" [هود: ١١٣].

لبيكَ يا أزهرُ لبيك. أزهر إلى أبدِ الآبدينَ

والسَّلام عليكم وعلى العَالَمِينَ.